

مفهوم الممكن عند ديودورس الميغاري بين دلالاته المنطقية وأبعاده الإنطولوجية

الدكتورة هنى محمد الجزر *

الملخص

هَدَفَ هذا البحث إلى الكشف عن تاريخية مفهوم الممكن وتبيان مدى تأثر النص المنطقي الديودوري بالنص الأرسطي، عبر المقارنة بين التصور الأرسطي والديودوري لهذا المفهوم. لذلك سنعمل على تحليل مفهوم الممكن عند ديودورس الميغاري، ورصد أبعاده المنطقية والإنطولوجية، لمعرفة كيف تستقيم الدعوة إلى إنطولوجيا جبرية مع الحديث عن جهة الممكن من الناحية المنطقية. وسنحاول في الختام معرفة مدى تأثير مفهوم الممكن المستقبلي عند ديودورس في المنطق العربي الإسلامي، وفي تصور مفهوم الحتمية الكلاسيكية الأوروبية.

مقدمة

أولاً - أرسطو وإشكالية المصطلح

ثانياً - الدلالة المنطقية لمفهوم الممكن عند ديودورس

ثالثاً - الممكن المستقبلي بين التصور الأرسطي والفهم الديودوري

رابعاً - الممكن والقضية الشرطية المتصلة عند ديودورس

خامساً - القضية الشرطية الديودورية وأثرها في الفكر العربي والأوربي

سادساً - الممكن المستقبلي عند ديودورس ومفهوم الحتمية الكلاسيكية

- خاتمة

* قسم الفلسفة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق.

مقدمة:

يُعدّ مفهوم الممكن من المفاهيم الإشكالية في الفلسفة على المستويين المنطقي والانطولوجي، وقد أسهم في بلورة هذا الإشكال ضبابية البحوث الجهوية الأرسطية من جهة، وإهمال النص الميغاري حول هذا المفهوم، من الناحية المنطقية، وتحديداته الفلسفية من جهة أخرى.

ولعله من ناقل القول أن أرسطو هو أول من أعطى "جهة الممكن" معناها المنطقي، إلا أن هذا الأمر لا يعني أن "جهة الممكن" لم تكن معروفة ومستخدمّة من قبل الفلاسفة السابقين عليه، فقد استخدمها بارمنيدس الإيلي في نقده لمبدأ الّظن قائلًا: «إنه لا يمكن أن نتصور بالعقل ما هو اللا وجود...»⁽¹⁾.

وقد وجه السفسطائيون أيضاً قضاياهم نحو نفي الإمكان، فهذا جورجياس يقول «لا يمكن أن يكون الموجود مخلوقاً، إذ لو كان كذلك، وجب أن ينشأ من شيء، ومن المستحيل أن يكون الشيء مزيجاً من الوجود واللا وجود، ولما كان الوجود غير موجود، فلا شيء موجود»⁽²⁾.

وقد أخبرنا ثامسطيوس وأمونيوس أن أفلاطون جاء بقياسات وجه قضاياها جهات مختلفة⁽³⁾، وعلى هذا النحو فإن جهة الممكن كانت مستخدمة قبل أرسطو. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إنّ أهمية جهة الممكن في تاريخ المنطق ترجع إلى المناقشات المنطقية التي أثارها منطقة ميغارا حولها، وتحديدًا فيلون و ديودورس الميغاريين⁽⁴⁾،

1 - عزت قرني، الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، جامعة الكويت: الكويت، 1993، ص: 56 - 57.

2 - المرجع السابق، ص: 97 - 98.

3 - باسمه جاسم الشمري، النقد المنطقي لابن رشد، بيت الحكمة: بغداد، 2000، ص: 276.

4 - ترجع الفلسفة الميغارية من حيث مؤسسها إلى إقليدس الميغاري 400 ق.م وهو غير إقليدس الرياضي، ويطلق عليهم الميغاريين نسبة إلى بلدة ميغارا البلد التي كان يسكن بها إقليدس. وقد أنجبت

ومن هنا فإننا سنقوم ببحث دلالات مفهوم الممكن عند ديودورس الميغاري، المنطقي الأهم في الفلسفة الميغارية التي وقفت ضد الفلسفة الأفلاطونية الأرسطية، مقارنين بين جهده وجهد أرسطو والمناطقة اللاحقين عليه من أصحاب الرواق، وأثر هذا كله في من جاء بعده. كما أننا سنحاول إبراز أوجه الشبه بين معنى الممكن عند ديودورس الميغاري، وبين مفهوم الحتمية في علمي الفلك والفيزياء المعاصرين، وتحديد نقاط التقارب بينهما، كما أننا سنتطرق للبعد المنطقي لمسألة الممكن عند ديودورس كرونوس، وذلك من خلال مناقشتنا للقضية الشرطية عند أنصار هذه المدرسة. لكن كان لا بد لنا، قبلولوج في غمار البحث، من الوقوف عند نقطتين مهمتين، الأولى: تتعلق بمصادرنا عن منطق ديودورس الميغاري التي تتحصر بما يأتي:

1- ما كتبه سكتوس امبيريكوس، وخاصة المصدر الآتي:

- Empiricus, Sextus. Outlines of Pyrrhonism, Trans into English by: R.G. Bury, the Loeb classical Library, William Heinemann LTD, London, 1976.

وهو يمثل الرواية الأكثر تفصيلاً لمنطق ديودورس عن مفهوم الممكن.

2- كذلك ما أورده ديوجينيس اللائرتي من نصوص عن هذا المنطق ضمن

كتابه "حياة مشاهير الفلاسفة" الجزء الثاني منه:

Laertius, Diogenens. Lives of Eminent philosophers, Trans by: R.D.Hicks, Vol:2, The loeb classical library, William Heinemann LTD, London, 1970.

المدرسة الميغارية إلى جانب مؤسسيها منطقيين عظام، ومن أهم هؤلاء: فيلون الميغاري، وأستاذه ديودوروس بن إميناس من بلدة ياسوس، وقد تتلمذ على يد أبولونيوس كرونوس تلميذ يوبوليديس وهو منطقي كبير سنعرف به لاحقاً. وقد ولد ديودوروس نحو 300 ق. م، وكان يلقب ب- كرونوس، وقد قال عنه الشاعر كاليماخوس: إنَّ إله الانتقاد قد وصفه بالحكيم، حول أعلام المدرسة الميغارية، انظر: ديوجينيس اللائرتي، حياة مشاهير الفلاسفة، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، المجلد الأول، 2006، ص 209 - 220

3- بعض ما كتبه شيشرون مثل: الأكاديميات، في القدر.

4- ما كتبه ابكتيتيوس⁽⁵⁾ من نتف منطقية عن المنطق الديودوري التي تمثل مصدرنا الأساسي عن الحجة الكبرى.

5- كتاب "المنطق الرواقي" للمنطقي الأمريكي بنسون مائيس الذي كان بمنزلة إعادة اكتشاف لمنطق يضاهي منطق أرسطو، وقد مثل ديودورس أحد ينابيعه الأساسية.

أمّا النقطة الثانية، فهي: ضرورة إجراء ضبط لغوي فلسفي لهذا المفهوم، قبل أن نقوم بضبطه منطقياً عند فيلسوفنا. من الناحية اللغوية، يورد ابن منظور عن "مكن" بمعنى مكنه الله من الشيء، أي قدر عليه، والاسم من كل ذلك المكانة، ويقال أمكنني الأمر يمكنني فهو ممكن⁽⁶⁾. وهكذا لم يخرج المعنى اللغوي للممكن عن القدرة التي هي منزلة بين الأمر الضروري والممتنع. وللممكن عموماً معانٍ كثيرة، منها ما هو منطقي: كقولك: الممكن بمعنى سلب الضرورة، أو بمعنى الممكن العام، وهو باصطلاح المنطقيين قضية يحكم فيها بسلب الضرورة المطلقة على الجانب المخالف للحكم، أو بمعنى الممكن الخاص، وهو قضية يحكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الإيجاب والسلب. وللممكن أيضاً معانٍ أخلاقية أو خاصة بفيلسوف دون آخر،

5 - يعدُّ من أعظم فلاسفة المدرسة الرواقية المتأخرة، وقد ولد سنة 50م، وقد حاول العودة بالفلسفة الرواقية إلى مؤسسها الأول زينون والثالث كريسيب، وقد لقب بالفيلسوف العبد لأنه كان عبداً لـ أبافروت، للمزيد انظر:

عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، الأنجلو مصرية: القاهرة، ط3، 1971، ص: 241-243.

6 - ابن منظور، لسان العرب، مادة مكن، دار صادر: بيروت، الجزء الثالث عشر، 1992، ص: 414.

كما هو الحال مع لابينتز وكانط. كما أن للممكن معاني خاصة عندما يرد في نص رياضي، أو عندما يكون جزءاً من نص في علوم الطبيعة⁽⁷⁾.

سنحاول الآن بسط مباحثنا، بادئين أولاً بأرسطو، للكشف عن مقدار الاختلاف أو الاتفاق بينه وبين فيلسوفنا في مفهوميهما عن الممكن.

أولاً- أرسطو وإشكالية المصطلح:

يعدُّ أرسطو أول منطقي ميّز في الممكن بين دالتين مختلفتين، هما: الإمكان المنطقي، والممكن الميتافيزيقي. فقام بتحديد الإمكان تحديداً منطقياً، الأمر الذي حمل الكثير من الباحثين⁽⁸⁾ على القول: إنّ بحث أرسطو في الجهات يحتوي على تناقضات عدة، أرجعها لوكاشفيتش إلى سببين، هما:

1- سبب ذاتي: ويتمثل في أنه وضع قياساته الجهوية على عجل، وفي نموذج غير ملائم.

2- سبب موضوعي: ويتمثل بغياب نسق موجود في منطق الجهات، يكون مقبولاً من المناطق جميعاً، ويمكن أن يكون أساساً لتأويل نظرية أرسطو⁽⁹⁾.

7- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مادة الممكن، دار الكتاب اللبناني: بيروت، الجزء الثاني، 1982، ص: 424-426

8- يذهب بلانشي إلى أن المنطق الجهوي من أصعب أجزاء المنطق الأرسطي، انظر: روبر بلانشي، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر: بيروت، طبعة ثانية، 2002، ص: 91، وكذلك خليل ياسين، نظرية أرسطو المنطقية، مطبعة أسعد: بغداد، 1964، ص: 162.

9- يان لوكاشفيتش، نظرية القياس الأرسطية، ترجمة عبد الحميد صبرة، منشأة المعارف: الإسكندرية، 1961، ص: 189. وكذلك: مدحت محمد نظيف، الأسس الميتافيزيقية لنظريات أرسطو المنطقية، دار الوفاء: الإسكندرية، 1998، ص: 177.

من هنا يمكننا القول: إنَّ جهة الممكن كانت أنموذجاً لمثل هذه الصعوبة، فقد خلط أرسطو بين جهتي الممكن والمحتمل، وجعل العلاقة بينهما متبادلة، كما أنه جعل القضايا اللازمة عن الممكن هي بعينها اللازمة عن المحتمل. أمّا في تحليلاته الأولى، فلم يناقش سوى جهتين، هما: الضرورة والإمكان، دون الممتنع والمحمّل⁽¹⁰⁾، ولعل هذا الخلط يكمن في تحديده للممكن بأنه: «ليس باضطراري ومتى وضع أنه موجود لم يعرض من ذلك محال»⁽¹¹⁾، فقله ليس باضطراري يلزم عنه أنه ممكن أن يوجد وليس واجباً أن لا يوجد، وكذلك من لوازم قوله ومتى وضع أنه موجود لم يعرض من ذلك محال، يعني: أنه يمكن أن يوجد وليس واجباً أن يوجد⁽¹²⁾. وقد أرجع Ross سبب هذا الغموض إلى أن مفهوم الممكن يتضمن فكرتين، هما:

- 1- يجب أن يكون الممكن شيئاً ما لا يقتضي نتيجة مستحيلة.
- 2- يجب أن يكون الممكن شيئاً ما ونقيضه ليس كاذباً بالضرورة.

لكن أرسطو أغفل المعنى الثاني لطبيعة الممكن⁽¹³⁾.

كذلك فإن المعنى السابق للممكن، بأنه غير ضروري وغير ممتنع عن الوجود - كما فهم أتباع أرسطو من معلمهم عندما قال الإسكندر الأفروديسي: «إن الممكن ليس واجباً ولا ممتنعاً»⁽¹⁴⁾ - بل إنه محتمل وحسب. وقد ذهب أحد الباحثين

10 - محمد مهران، المدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع : القاهرة، 1989، ص: 145

11 - أرسطو، التحليلات الأولى، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، وكالة المطبوعات: الكويت، الجزء الأول، 1980، ص: 174.

12 - أرسطو، العبارة، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، الجزء الأول، 1980، ص: 122 - 123.

13- David Ross, Aristotle, Methuen, Co LTD: London, Barnes, Moble inc, New York, 1949, P: 31

14 - يان لوكاشفيتش، نظرية القياس الأرسطية، مرجع سابق، ص: 218.

إلى أن أخذ المحتمل بهذا المعنى يجعله ممكناً باعتبار ما كان، نظراً إلى أن الشيء الذي حدث في الماضي كان من الممكن ألا يحدث، إذ ليس هناك ضرورة اقتضت وجوده أو عدمه متى وجد، وهو ما يعبر عنه بلغة المنطق الرمزي على النحو الآتي:

$$(<> (ق) = (ق) \sim \square . \square \sim (ق) \quad (15)$$

أي إن المحتمل هو ما كان فقط غير ضروري وغير ممتنع. أمّا القضية الممكنة إمكاناً محضاً فستتحدد باعتبار ما سيكون، وهو ما لم يحدث بعد، وإن كان من الممكن أن يحدث يوماً ما، والتعبير عنه رمزياً يكون على الشكل الآتي:

$$<> (ق) = (ق) \sim \square \quad (16)$$

وهكذا فقد أحالنا أرسطو في تعريفه للممكن إلى مفهومين لم يعرفهما من قبل، هما: غير الضروري وغير الممتنع.

إن هذه الصعوبة في فهم الممكن عند المعلم الأول، وخلطه بين الممكن وبين المحتمل، جعلت المناطق العربية المتابعين للخطى الأرسطية يستبعدون جهة المحتمل لصالح الإبقاء على جهة الممكن، حتى أن ابن رشد قد أقدم - مع إعجابه الشديد بأرسطو - على حذف مباحث الاحتمال جميعها، وساوى بين الممكن وبين الموجود بالقوة⁽¹⁷⁾. وهكذا حاول المناطق العربية الابتعاد عن الغموض في النص الأرسطي في جهة الممكن، فجاءت شروحات ابن سينا عليه لتحاول رفع هذا اللبس عن مفهوم الممكن، وقد عبّر ابن سينا عن غموض المصطلح وافتقاده للضبط المفاهيمي قائلاً: «أنه من أصعب الجهات تحريراً وتعريفاً وأشدّها إيقاعاً للشبهة، كما

15 - رمزنا للمحتمل: (<>) وللضروري بالرمز: \square

16 - إسماعيل عبد العزيز، نظرية الموجّهات المنطقية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، 1993، ص: 10، 11، 25.

17 - ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، ضمن كتاب تلخيص منطق أرسطو، تحقيق جبرار جهامي، دار الفكر اللبناني: بيروت، الجزء الثاني، 1992، ص: 117.

أنه ولاشتماله على أكثر من دلالة يوقع في غلط كثير»⁽¹⁸⁾. كذلك فقد فضل الشيخ استخدام لفظ الممكن لكلتا الجهتين (الممكن والمحمّل)، ولكن على أكثر من معنى. أمّا في الفارسية، فقد ابتكرت مصطلحات منطقية لكل منهما تعبّر عنهما حقيقةً.⁽¹⁹⁾ وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المناطق العرب⁽²⁰⁾ - متأثرين بأبن سينا⁽²¹⁾ - قد تجاوزوا إشكالية دلالة الممكن، فتحدثوا عنه بحسب دلالاته المختلفة المنقسمة إلى الممكن العامي، والممكن الخاصي، والممكن الأخص، والممكن المستقبلي.

ثانياً - الدلالة المنطقية لمفهوم الممكن عند ديودورس:

أخبرنا أرسطو أن الميغاريين في عصره⁽²²⁾ لم يميزوا بين الإمكان والفعل. وينسب أرسطو إلى المدرسة الميغارية نفي حال متوسطة بين فعلين، دعاها أرسطو القوة أو الإمكان، وهي مفهوم ساعد المعلم الأول على تفسير مسألة التحول أو التغيير. نفى الميغاريون - كما يقول - أن يكون الشيء قادراً على فعل ما، إلا في حالة الفعل،

18 - ابن سينا النجاة، نشره محي الدين صبري الكردي: القاهرة، طبعة ثانية، 1974، ص: 17.

19 - Afan..M. Sohil: Avicenna.his and works ,George, Alen, LTD, London, 1958, P: 102.

20 - فضلاً عن تلامذته المباشرين وشارحه الطوسي، يمكننا أن نذكر فخر الدين الرازي، الساوي، القزويني، ابن عرفة، الخونجي، وغيرهم كثير.

21 - ذلك أن الفارابي ومن سبقه لم يهتموا إلا بنوع واحد من الممكن وهو: الممكن المستقبلي، بخصوص الفارابي، انظر:

الفارابي، العبارة والمنطق عند الفارابي، تحقيق، رفيق العجم، دار المشرق: بيروت، الجزء الأول، 1985، ص 158 - 161.

22 - من أهم المناطق الميغاريين الذين عاصروا أرسطو هو يوبوليدس Eubulide الذي قدم كثيراً من الاعتراضات على منطق المعلم الأول، وقد تحول جنل أفليدس الميغاري على يديه إلى جنل قائم على مفارقات أرادت إثبات مواقف ميتافيزيقية من قبيل مفارقة "كومة القمح"، "مفارقة الكذاب"، "حجة الأصلح"، انظر في ذلك:

محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة، طبعة رابعة، الجزء الأول، 1974، ص: 129.

فإذا لم يكن فاعلاً فهو غير قادر على الفعل⁽²³⁾. وامتداداً لهذه الفلسفة، فإن ديودورس - مثله مثل آباء المدرسة الميغارية المعاصرين لأرسطو⁽²⁴⁾ - قد أنكر على أرسطو رأيه بالإمكان الحقيقي. ولعل وجهة نظره في الممكن الأرسطي كانت محاولة منه لهدم النظرية الأرسطية، وانتصاراً للرأي الميغاري الذي يقول بأن ما يجري في الطبيعة يجري وفقاً لنظام ثابت لا يتغير.

واعتماداً على ما قدمه بوئثيوس وشيشرون من روايات عن النظرية الديودورية في الممكن، فإن ديودورس لم يعرف جهة الممكن على نحو بسيط، بل من خلال ارتباطات زمنية متنوعة⁽²⁵⁾، فالممكن - من وجهة نظره - «هو ما يكون صادقاً أو سيكون صادقاً»⁽²⁶⁾.

وبلاحظ نيل على التعريف الديودوري لجهة الممكن صفة التغير والتحول، لذلك فإن نيل يستخدم لفظة "الحالة" في التعبير عن الجهات، أي حالة الجهة في زمن ما، لأن ديودورس لم يتحدث عن الممكن بالإطلاق - على غرار ما فعل أرسطو والمناطقية العرب - بل عن الممكن في زمن ما، فإذا ما تغيرت قيم صدق القضية الممكنة وجب تغيير جهتها⁽²⁷⁾. وعلى هذا النحو فإن القضية الممكنة قد تكون ضرورية وتنتهي بالاستحالة، ويمكننا أن نمثل للحركة المفترضة للقضية ضمن سياقها الزمني على النحو الآتي⁽²⁸⁾:

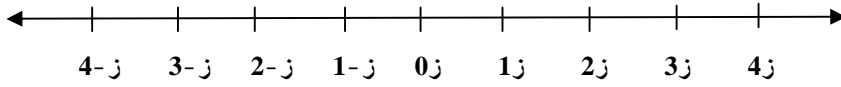
23 - ماجد فخري، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العلم للملايين: بيروت، 1991، ص 158
24 - Kneale, William & Marth Kneale. The Development of logic, Clarendon Press, Oxford, 1975. P: 117.

25 - إسماعيل عبد العزيز، نظرية الموجهات المنطقية، مرجع سابق، ص: 49.

26 - روبير بلانشي، المنطق وتاريخه، مرجع سابق، ص: 37.

27 -- Kneale, William & Marth Kneale. The Development of logic, Op cit, P: 118

28 - Barreau, Herve. Cleanthe et Chrysipp face au maitre Argument de Diodore, Les Stoiciens et leur logique, Actes du colloque de chantilly 18- 22 septembre 1976, Librairie philosophique J. vrin, Paris, 1978. P - P: 28 - 29.



إذ تمثل اللحظة (ز 0) الزمن الحاضر واللحظة (ز 1) زمن المستقبل،
واللحظة (ز-1) الزمن الماضي، وبناءً على ذلك، يمكننا التعبير عن التعريف
الديودوري للممكن على النحو الآتي:

$$\langle \text{ق} = \text{ق} (\text{ز} 0) \vee \text{ق} (\text{ز} 1 +) \rangle$$

وهكذا فإن قضية تقول: (إنه نهار) ستكون صادقة في وقت ما، وكاذبة في
وقت آخر. لذا يجب علينا - بحسب ديودورس - تحديد الزمن الذي وقعت فيه القضية،
فالتلج أبيض في زمن ما⁽²⁹⁾ وليس دائماً.

وهكذا فإن ديودورس يبني تعريفه للممكن على عنصر التغيير، وهذا يعني
أن تعريف ديودورس للممكن يشتمل على دالتين، هما:

- الأولى: وهي ما يعرف عنده بالحجة الكبرى: Master argument.
- الثانية: تتعلق بالممكن الأنطولوجي المتعلق بالاحتمية أو الجبرية الكلية
الناظمة لحركة الإنسان والكون: Fatalism⁽³⁰⁾.

بالنسبة إلى الأمر الأول، فقدت اعتمدت شهرة ديودورس بوصفه منطقياً
على حجته الكبرى، مع أننا لا نملك المعلومات الوفيرة عنها، مما يجعلها حجة
مرغوباً عنها⁽³¹⁾. واعتماداً على الرواية التي قدمها ابكتيتيوس Epictetus، فإن

29- Mates, Benson. Stoic Logic, University of California Press, Berkeley and Angeles, Second printing, 1961, P: 36.

30 - Kneale, William & Marth Kneale. The Development of logic, Op cit, P - P: 118 - 119.

31 - فمناطقي كبير مثل بوشنسكي قد اكتفى بالتعليق على هذه الحجة بقوله: ومن هذه الأقوال انتهى
ديودورس إلى التسليم بصحة القولين الأوليين، في حين رفض القول الثالث، انظر:

ديودورس قد افترض في حجته الكبرى ثلاث قضايا يمكن ألا تكون كلها صادقة، وهي على النحو الآتي:

- 1- كل ما كان صادقاً في الماضي فهو ضروري.
- 2- الممتنع لا يلزم عن الممكن.
- 3- الممكن هو ما لا يكون، ولا سوف يكون صادقاً.⁽³²⁾

وللكشف عن عمق الدلالة المنطقية لمفهوم الممكن عند ديودورس، سنعمد إلى تحليل الحجة الكبرى في قضاياها الثلاث.

يذهب الدكتور إسماعيل عبد العزيز إلى أن هذه الصيغ المتنافرة التي استخدمها ديودورس في حجته الكبرى، أشبه ما تكون بالطريقة التي قدمتها السيدة كريستين فرانلكين، والمعروفة بطريقة ثالوث القضايا غير المتسق، لاختبار صحة الأقيسة في المنطق الرمزي من خلال مقدمتين صحيحتين ونقيض النتيجة، بحيث ينتج عن ذلك ثالوث من القضايا غير المتسقة⁽³³⁾، بيد أن هذه القضايا تخالف القواعد والشروط التي يجب أن تحققها طريقة Antilogism، أو ما يعرف بعدم الاتساق المنطقي⁽³⁴⁾.

بالنسبة إلى القضية الأولى، فقد اعتقد ديودورس بموجبها أن الماضي ثابت لا يتغير، وهذه الفكرة هي التي عبر عنها المعلم الأول في كتاب "الأخلاق

أ. م. بوشنسكي، المنطق السوري القديم، ترجمة إسماعيل عبد العزيز، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص: 211.

32 - Epictetus. The Discourses as Reported, Trans into English by: R.G. Bury, the Loeb classical Library, William Heinemann LTD, London, 1976, Book: II, XIX, 2 – 9, P: 359

33 إسماعيل عبد العزيز، نظرية الموجهات المنطقية، مرجع سابق، ص: 51.

34 - بخصوص القواعد والشروط التي يجب أن تحققها طريقة Antilogism، انظر:

محمد مهران، مقدمة في المنطق الرمزي، دار الثقافة للطباعة والنشر: القاهرة، 1978، ص: 298 – 299.

النقيوماخية"، إذ يقول: «لا أحد يمكنه التشاور حول الماضي، بل حول ما يأتي ويكون ممكناً، فالماضي لا يمكن أن يأتي مرة ثانية»⁽³⁵⁾. ينتج عن القضية الأولى - وهذا من وجهة نظر نيل - أن كل قضية كاذبة في الماضي هي قضية مستحيلة، كذلك فإن كل قضية كاذبة في الحاضر تستلزم بعض القضايا الكاذبة في الماضي.

إن هذا الاستنتاج الأنف الذكر سيغدو استنتاجاً غير صحيح إذا ما نظرنا إليه وفقاً للقضية الثانية من قضايا الحجة الكبرى، فلو قال أحدهم: (لدي ندبة جرح في يدي اليسرى)، وهو في الواقع ليس لديه هذه الندبة الآن، ينتج عن هذا القول الكاذب أن قضية مثل: (كان لدي ندبة في يدي اليسرى) هي قضية مستحيلة، لأنها تعبر عن حالة كاذبة عن الماضي. ويذهب ديودورس إلى أن كل قضية كاذبة في الحاضر أو المستقبل هي قضية مستحيلة، وكل قضية صادقة هي ضرورية. وينتج عن ذلك أن كلاً من "الممكن، والصادق، والضروري" هي مفاهيم منطقية متداخلة مع بعضها كما تداخل أيضاً كل من "غير الضروري، وغير الصادق، والمستحيل"، وهذا يعني أنه ليس بإمكاننا التعبير في قيم الحقيقة بالنسبة إلى الواقع⁽³⁶⁾. وهذا يتناقض مع ملاحظة نيل على تعريف ديودورس للقضية الممكنة بأنها تمتلك صفة التحول.

إذا ما انتقلنا إلى دراسة القضية الثانية من قضايا الحجة الكبرى، فسنجد أن زيلر حاول قراءة الفعل "يلزم" قراءة زمنية، فتحوّلت القضية الثانية إلى أن الممتنع لا يلزم بعد الممكن، بعد أن كانت: الممتنع لا يلزم عن الممكن. وعلى هذا النحو، إذا ما كانت القضية ممكنة، ولو مرة واحدة فقط، فلا يمكنها أن تصبح ممتنعة، فالممكن ممكن في الأزمنة كلها⁽³⁷⁾.

35 نقلاً عن:

Kneale, William & Marth Kneale. The Development of logic, Op.cit,P – P:119 – 121.

36 - Kneale, William & Marth Kneale. The Development of logic, Op.cit,P – P:119 – 121.

37 - Resher, N._A version of The Master Argument of Diodorus, The journal of philosophy, Vol: 63, 1966, P: 440, see also: Mates, Benson. Stoic Logic, op cit, p: 39.

والآن سنلتفت إلى القضية الثالثة من قضايا الحجة الكبرى، وهي تعريف للقضية الممكنة بأنها "ما لا (تكون صادقة)، ولا (سوف تكون صادقة)".

تبيّن لنا النظرة الفاحصة لهذه القضية أن نفيها في الحاضر يكون صادقاً، وسوف يكون صادقاً بمجرد أن يصبح الحاضر ماضياً، ولما كان نفيها صادقاً فهو ضروري، وذلك وفقاً للقضية الأولى من الحجة الكبرى. وبذلك تصبح القضية نفسها مستحيلة لأن نفيها ضروري. إذاً، فالقضية التي كانت ممكنة سوف تصبح غير ممكنة، وفي ذلك انتهاك ومخالفة للقضية الثانية من قضايا ديودورس التي تنص على أن الممتنع لا يلزم عن الممكن.

والآن، بعد أن حللنا القول المنطقي للحجة الكبرى الديودورية، نود التنويه إلى أنه لم يصلنا من الحجة الكبرى سوى هذه الصيغة المقدمة لنا من قبل ابكتيتيوس، ولعل هذا هو السبب الذي كان وراء ظهور هذه التأويلات الكثيرة التي تهدف إلى إظهار تناقضات القول المنطقي فيها، أو محاولة تجاوز هذه التناقضات. بيد أن هذه التناقضات المزعومة تتعارض مع ما أكدته ابكتيتيوس من عدم استطاعة أحد من المناطق في عصر ديودورس أن يعارض حجته، أو أن يظهر تهافتها وتضاربها.⁽³⁸⁾

وبناءً عليه، يمكننا التأكيد أن ضياع الإرث المنطقي الديودوري وإهماله الذي يتضمن كيفية دفاعه عن حجته، كانا السبب في ظهور التأويلات الكثيرة من قبل عدة مناطق، ولعل أبرزهم: زيللر وكوبلستون، في محاولتيهما تفسير القضية الثانية تفسيراً زمانياً. وقد استخدمنا في ذلك إجراءات زمنية وموجهة لفهم اللزوم المنطقي في القضية الثانية من الحجة الكبرى لديودورس، على نحو ما يسمى في منطق الجهة باللزوم الدقيق⁽³⁹⁾.

38- Epictetus. The Discourses as Reported , op cit, P: 361

39 - اسماعيل عبد العزيز، نظرية الموجهات المنطقية، مرجع سابق، ص: 53.

أمّا ريشر، فقد قام بإعادة بناء الحجة الكبرى من خلال إقصائه لمبدأ الوسط الممتنع، ذلك المبدأ الذي أدخل ديودورس في تناقض أساسي، هو:

- إخضاعه لقيم جهة الممكن لمعيار الزمن والتحول من جهة إلى أخرى .
- ومن جهة أخرى فإن منطق الحجة ينص على ثبات الجهات وعدم تحولها من جهة إلى أخرى، وهذا ما جعل من جهة الممكن مقاربة ومشابهة لجهة الضرورة لديه.⁽⁴⁰⁾

أمّا هرفي بارو Herve Barreau، فقد نقد محاولات كل من هينتيكا Hintikka وشل Schuhl ، وريشر Rescher في فهمهم للحجة الكبرى، وذلك لأنهم - وهذا من وجهة نظره - حاولوا إعادة بنائها بالمعايير والأدوات المستخدمة نفسها في المنطق الأرسطي.⁽⁴¹⁾

وإذا ما تركنا جانباً محاولات المناطق السابقين، والقائمة على افتراضات تفتقر نصاً داعماً، ثم التفتنا إلى ما وصلنا من شذرات تتعلق بالحجة الكبرى، وبالتعريف الديودوري لجهات الممكن والممتنع وغير الضروري، فإنه بإمكاننا التأكيد أن ديودورس قد فهم جهة الممكن وجهة الضروري على أنهما وجهان لعملة واحدة، والسبب في ذلك أنه قام بتأكيد قانون الوسط الممتنع، على عكس ما كان قد ذهب إليه ريشر. ولا بدّ لنا، حتى تكتمل صورة الممكن عند ديودورس، أن نتطرق لأمرين اثنين، هما:

- الأول: كيفية تصوّره لمعنى الممكن المستقبلي، ومقارنته بالممكن المستقبلي الأرسطي، وأثر هذا التصور في علم المنطق العربي، وعلمي الفيزياء والفلك الكلاسيكيين.

40 - Resher, N. A version of The Master Argument of Diodorus, The journal of philosophy, Vol: 63, 1966.P -P: 443 - 444

41 - Barreau, Herve`. Cleanthe et Chrysipp face au maitre Argument de Diodore, Les Stoiciens et leur logique, Actes du colloque de chantilly 18- 22 septembre 1976, Librairie philosophique J. vrin, Paris, 1978.

- الثاني: إدخاله معنى الممكن على القضية الشرطية، وأثر هذا التصور الديودوري في المناطق العرب والغربيين من بعده.

ثالثاً - الممكن المستقبلي بين التصور الأرسطي والفهم الديودوري:

بداية نود الإشارة إلى أن هذه المشكلة تتصل اتصالاً وثيقاً بمشكلة القدر والجبر الإلهي، كما تتصل بمفاهيم جهوية أخرى أيضاً، فضلاً عن أنها تتعلق بقانون الوسط المستبعد.

ومن أجل تحديد دقيق لمعنى "القضية الممكنة المستقبلية" عند ديودورس الميغاري، لا بدّ لنا من تحديد الحالات التي تتمظهر بها هذه الجهة، والتمثلة في:

1- أن تكون القضيتان المتناقضتان المستقبليتان صادقتين معاً.

2- أن تكونا كاذبتين معاً.

3- أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة على وجه التحديد.

4- أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، ولكن دون تحديد⁽⁴²⁾.

ومن الواضح أن أرسطو قد أخذ بالاحتمال الرابع، فالمعركة البحرية إما أن تقع أو لا تقع غداً، ولكن ليس من الضروري أن تقع غداً، كما أنه ليس من الضروري أن لا تقع غداً، فالمستقبلات الممكنة عند أرسطو تقسم الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما، «فلا يجوز أن يقال أنه ولا واحد من القولين حق، كأنك قلت القول بأن الشيء سيكون، والقول أن الشيء ليس يكون، فالقضيتان المتناقضتان تكون إحداهما صادقة بالضرورة، والأخرى كاذبة بالضرورة، ولكن عندما تكون القضية فردية متعلقة بالمستقبل، فإن الأمر يجري على خلاف ذلك»⁽⁴³⁾.

42 - محمد مصطفى السرياقوسي، بحوث ومقالات في المنطق، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، الجزء الثاني، 1993، ص: 152 - 158.

43 - أرسطو العبارة، منطق أرسطو، مرجع سابق، ص - ص: 109 - 110.

إذاً، وبحسب أرسطو، فإن قضايا المستقبلات الممكنة تقتسم الصدق والكذب، فلا يجوز أن تصدقاً معاً أو تكذباً معاً. فقانون التناقض يحكم التقابل بين القضيتين المستقبليتين، وهذا ما دفع كثير من المناطق القدماء⁽⁴⁴⁾ - اقتداء بأرسطو - إلى التخلي عن مبدأ ثنائي القيم وقانون الوسط الممتنع الذي يؤكد على ضرورة صدق أحد النقيضين في القضايا المستقبلية، إذ إنه من الضروري أن تكون (ق) صادقة، أو أن يكون نفيها صادق.⁽⁴⁵⁾

وقد اهتم المناطق العرب بشرح النص الأرسطي الموماً إليه سابقاً، وذلك لاعتبارات ميتافيزيقية متعلقة بالجبر الإلهي. ويمكننا القول: إنه بفضل الشروح العميقة التي قام بها الفارابي على النصوص الأرسطية، وكذلك في معرض رده على جالينوس، وتحديد طبيعة الممكن، انتهى الفارابي إلى أن المعنى الحقيقي للممكن المستقبلي هو ما كان غير موجود الآن، ويتهياً في أي وقت من المستقبل أن يوجد أو لا يوجد⁽⁴⁶⁾. ولم يخرج ابن سينا في تصوره للممكن المستقبلي عن الرؤى الفارابية⁽⁴⁷⁾، إلا إنه اعترض على المناطق الذين يشترطون في الإمكان المستقبلي ألا يكون موجوداً في الحال، إذ أنه لو كان موجوداً لكان واجباً. ويرى ابن سينا أنه من يشترط هذا الشرط فإنه يشترط ما لا ينبغي، وذلك لأنه إذ جعله موجوداً فقد أخرجه

44 - من أهم هؤلاء المناطق بونتيوس الذي أقر بأن إمكانية وجود الشيء في المستقبل تساوي إمكانية عدم وجوده، حول موقف بونتيوس ونقده للجبرية، انظر:

- Chadwick, Henry. Boethius, clarendon press, Oxford, 1990, P – P: 157 – 160.

45 - عن هذا الموضوع، انظر نيقولا ريشر، دراسات في تاريخ المنطق العربي، ترجمة إسماعيل عبد العزيز، دار الفردوس: القاهرة، 2000، ص: 123 – 125.

46- الفارابي، كتاب العبارة، ضمن كتاب المنطق عند الفارابي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص: 163.

47 - إلا أنه انتقد التحديد الفارابي للفظه يتهياً في تعريفه للممكن المستقبلي والسبب في ذلك أن لفظة يتهياً ترادف الممكن وفيها من الاشتراك ما فيها، انظر: ابن سينا، القياس، تحقيق: سعيد زايد، لهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: القاهرة، 1964، ص: 167.

إلى ضرورة الوجود، لأنه لو صار الموجود واجباً في وجوده بسبب وجوده، لصار المعدوم واجباً في عدمه بسبب عدمه، فيصير ممتنعاً⁽⁴⁸⁾.

والآن، وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على موقف ديودورس من القضايا المستقبلية الممكنة، فسيبين لنا من خلال قضيتي حجه الكبرى - أي الأولى والثانية اللتان قبلهما- وكذلك تعريفه لكل من الممكن والضروري، وغير الضروري والممتنع⁽⁴⁹⁾، سيتبين من ذلك كله أن ديودورس قد أخذ بالاحتمال الثالث الذي ينص صراحة على أن حكم القضيتين المستقبليتين المتناقضتين هو أن تكون إحدهما صادقة والثانية كاذبة على وجه التحديد.

يستند هذا الاحتمال، الذي أخذ به ديودورس، إلى طبيعة الأشياء ويصادر المستقبل؛ مما يجعل الأمور تقع دائماً على نحو معين، فالأمر عنده لا يحدث مصادفة، بل كل ما يحدث في المستقبل يكون ضرورياً ومحدداً، وهنا يلتقي ديودورس مع أرسطو في تصور الحركة الطبيعية، ولكن على الصعيد الانطولوجي، وبهذا المعنى يقول أرسطو: «ولما كان النظام يسود الطبيعة كلها، فإنها لا تفعل شيئاً مصادفة، وإنما توجه كل شيء نحو هدف محدد. وهي حين تستبعد المصادفة (أو الاتفاق) تحرص على تحقيق الهدف (أو الغاية)»⁽⁵⁰⁾. ولكن إذا كان الممكن المستقبلي على الصعيد الانطولوجي قد قرب بين أرسطو وديودورس، ولاسيما فعل الغائية واستبعاد

48 - ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف: القاهرة، طبعة ثالثة، القسم الأول، 1983، ص: 276، وأيضاً منطق المشرفيين، المكتبة السلفية: القاهرة، 1910، ص: 74.

49 - وفقاً لرواية بونثيوس، فإن ديودورس قد عرف هذه الجهات على النحو الآتي:
الممكن: ما يكون صادقاً أو سيكون صادقاً. الممتنع: ما يكون كاذباً ولن يكون صادقاً. الضروري: ما يكون صادقاً ولن يكون باطلاً غير الضروري: ما هو باطل أو سوف يكون باطلاً، انظر: روبرت بلانشي، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، مرجع سابق، ص: 37.

50 - أرسطو، دعوة للفلسفة، ترجمة عبد الغفار مكاوي، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة، 1987، ص: 34.

المصادفة، فإنهما قد اختلفا ميتافيزيقياً ومنطقياً في تحديدهما لهذا المفهوم، إذ لا يؤمن أرسطو بالاحتمية الجبرية من لجهة الميتافيزيقية، لأنه لم ينظر إلى الإله بوصفه علة فاعلة، بل علة غائية. أمّا ديودورس فعلى العكس تماماً، وهذا أمر مرتبط بالتصور المنطقي للممكن المستقبلي عنده، والمحكوم بالاحتمية الكونية، وهو ما سنناقشه في فقرات لاحقة.

والحق أن هذا الموقف الديودوري الصريح فيما يتعلق بالقضايا المستقبلية، إنما يترتب عليه الالتزام بقانون الوسط الممتنع، ومبدأ ثنائية القيم، وهذا على خلاف أرسطو، بل ويقال أكثر من ذلك، أن هذا الموقف جعل من ديودورس منطقياً مؤمناً إيماناً حقيقياً بالقدر والجبر الإلهي؛ ذلك لأن قضايا حجته الكبرى تقر جميعها أنه لا إمكانية لأي تغيير في أي قيمة من قيم الجهات، فما كان صادقاً في الماضي سيغدو ضرورياً في المستقبل، وهذه هي القضية الأولى من قضايا الحجة الكبرى. وقد أثر ديودورس تأثيراً كبيراً في منطقة الرواق فيما يتعلق بتصورهم للممكن المستقبلي، وذلك من خلال مناقشتهم للحجة الكبرى، فقد رفض كليانثس - وهو أستاذ كريسيب - هذه القضية لأنها تجعلنا غير قادرين على تغيير قيمة صدق القضية في المستقبل. وهذا ما يوقعنا في حتمية وجبرية قاهرة، فالحدث الضروري لا يكون إلا إذا كانت شروطه متوافرة بشكل كافٍ. أمّا كريسيب فقد قبل القضية الأولى، وذلك لأن المستقبل عنده هو مجرد إحصاءات لكل من العلل الأساسية والعلل القريبة⁽⁵¹⁾. ونقف هنا لنتساءل: هل يتطابق الممكن والضروري والممكن المستقبلي عند كريسيب كما هو الحال عند ديودورس؟

51 - Rist, J. M. Stoic philosophy, Cambridge university press, Cambridge, London, New York, Melbourne, 1969. P: 122.

-Cicero. De Fato, Trans into English: H. Rackham, The Loeb classical Library, M. A. William Heinemann, Harvard university press, Cambridge, London, 1957, VI, 12 – VII 13, P – P: 205 – 207

رفض كريسيب تعريف ديودورس للممكن - وهو ما يكون أو سوف يكون صادقاً - واستبدله به تعريفاً آخرَ أقرب لتعريف فيلون وأرسطو له، فالممكن عنده هو: ما يقبل إقرار الصدق عندما لا تعوقه الأشياء الخارجية التي تحدث معه في أي موضع⁽⁵²⁾. فهناك أشياء ممكنة لكنه ليس بالضرورة أن تحدث، وعلى الرغم من ذلك ما تزال ممكنة، فمثلاً "يمكن للجوهرة أن تكسر"، حتى ولو كانت لن تتكسر أبداً⁽⁵³⁾. وبلغه كريسيب ومثال أرسطو فإن المعركة البحرية ستقع غداً عندما تتوافر العلل الأساسية والعلل القريبة لوقوعها جميعها، وذلك لأن القدر الذي يؤمن به كريسيب هو مجرد إحصاء لكلا النوعين من العلل الأساسية والعلل القريبة.

رابعاً - الممكن والقضية الشرطية المتصلة عند ديودورس:

قدم لنا تاريخ المنطق لمحة عن تلك المناقشات التي دارت بين مناطق المدرسة الميغارية على لسان ديودورس، وتلميذه فيلون الميغاري، عن موضوع اللزوم الصحيح، إلى حد دعا كاليماك⁽⁵⁴⁾ أن يعبر عن هذه المناقشات ساخراً: «حتى الغربان تتعق فوق السطوح: ما هي اللزومات الصحيحة»⁽⁵⁵⁾.

لم يوافق ديودورس على التعريف الفيلوني للقضية اللزومية الصحيحة، ولا على قوائم الصدق عند فيلون التي عرفت في تاريخ المنطق الحديث بقوائم صدق اللزوم المادي، لذلك فقد اقترح تعريفاً آخر للقضية الشرطية المتصلة، أدخل فيه جهة

52 - Kneale, William & Marth Kneale. The Development of logic, Op cit, P-P: 123 – 124.

53 - Cicero. De Fato, Trans into English: H. Rackham, The Loeb classical Library, M. A. William Heinemann, Harvard university press, Cambridg, London, 1957, VI, 12 – VII 13, P – P: 205 – 207.

54 - من أشهر شعراء ونحاة الإسكندرية، كما كان رئيساً لمكتبتها بين عامي 260 - 240 قبل الميلاد،

انظر: Mates, Benson. Stoic Logic, op cit, p: 43.

55 - نقلاً عن: أ. م. بوشنسكي، المنطق الصوري القديم، مرجع سابق، ص: 213.

الإمكان، ليغدو التعريف على الشكل الآتي: تكون القضية الشرطية صادقة عندما لا يمكنها أن تسمح في الحاضر أو في المستقبل أن تبدأ بصدق وتنتهي بكذب.⁽⁵⁶⁾

عدّ ديودورس التعريف الفيلوني للقضية الشرطية تعريفاً قاصراً، لأنه لا يضبط زمن الفعل في العالم، لأنه إذا بقيت القضية للزومية تحقق شروط صدقها فهي صادقة، وإذا ما تغيرت هذه الشروط في زمن ما فإنها ستغدو كاذبة، وهكذا نستطيع أن نعبر عن اللزوم الديودوري وفق اللغة الرمزية على النحو الآتي:

$$ق \leftarrow ك = ق (ز) \supset ك (ز)^{(57)}$$

كذلك نستطيع أن نعبر عن تعريفه للزوم وفق المعجمية الجهوية، ومن خلال اللغة الرمزية، على الشكل الآتي:

$$ق \leftarrow ك = \sim < (ق (ص) \supset ل (ك) >$$

وفقاً للتعريف السابق، فإن القضية الشرطية الديودورية تكون صادقة فقط إذا حققت الشرطين الآتيين:

1- ليس من الممكن أن يكون مقدمها صادقا وتاليها كاذبا.

2- إنه لم يكن من الممكن أبداً أن يكون مقدمها صادقا وتاليها كاذبا.

وهكذا نجد مرة أخرى أن التصور الديودوري للقضية الشرطية الصادقة يطابق بين معنى الضرورة ومعنى الإمكان، وهذا ما يتناقض مع إمكانية تحول القضية

56 - حول تعريفات فيلون وديودورس، انظر:

- Empiricus, Sextus. Against The logicians, Trans into English by: R. G. Bury, The Loeb classical Library, M. A. Harvard university press, cambridge, William Heinemann LTD London, 1983, II, 115, - 118, P: 299.

-Empiricus, Sextus. Outlines of Pyrrhonism, Trans into English by: R.G. Bury, the Loeb classical Library, William Heinemann LTD, London, 1976, II, 110 – 112, P: 223.

57 - Mates, Benson. Stoic Logic, op cit, P –P: 238 – 239 .

الشرطية الصادقة إلى قضية كاذبة، فالقضية إما أن تكون صادقة تحقق الشرطين السابقين، ما يجعلها قضية ضرورية ليس بإمكانها التحول. وإما أن تكون كاذبة، وهي أيضاً لا تستطيع التحول إلى صدق، لأن ديودورس يُعرّف الممتنع بأنه ما يكون باطلاً ولن يكون صادقاً، كذلك فإن القضية الثانية في حجته الكبرى تقول: الممتنع لا يلزم عن الممكن، فالممكن يظل ممكناً، والممتنع يبقى ممتنعاً.

ويرى نيل أن سبب هذا الخلط الناجم عن معنى التحول الديودوري هو عدم التمييز بين نوعين من الجمل المنطقية المستخدمة من قبل ديودورس اللتين يجب التفريق بينهما وفقاً للآتي:

- الأولى: من نوع "إنه نهار"، وهذه قد تكون صادقة أحياناً وقد تكون كاذبة في أحيان أخرى.
- الثانية: فهي عبارة عن جمل تنطبق على الزمن الماضي فقط، مثل قولك: "أفلاطون أسس الأكاديمية"، وهي جمل لا تتغير قيمة صدقها، وقد ظن ديودورس أنه وجد بذلك طريقة ليدحض بها النظرية الأرسطية في الممكن.⁽⁵⁸⁾

نحن نتحفظ على تبرير نيل لأنه - باعتقادنا - لا ينسجم مع منطوق النص الديودوري فيما يتعلق بالممكن، كما أن القضية الأولى، التي نتحدث عن معنى الضروري، ستتطلب من صدق الماضي، إلى المصادرة على المستقبل. فضلاً عن أن تعريفه للممكن والممتنع يحتويان في داخلهما مصادرة على المستقبل وضماناً للثبات، وقد يصدق تأويل نيل السابق الذكر للنص الديودوري فقط في حال كان مقصد ديودورس من هذه التعريفات للممكن والممتنع والضروري تنطبق - كما ذهب نيل - على القضايا التي حدثت في الماضي، وهذا تأويل مبالغ فيه.

58 - Kneale, William & Marth Kneale. The Development of logic, Op cit, P:112.

ومهما يكن من أمر، فقد أعطى ديودورس، في تصوره للممكن، حجة قوية لفلاسفة الرواق بخصوص دفاعهم عن الجبرية⁽⁵⁹⁾، وإلغاء كل فارق بين الممكن والضروري.

خامساً - القضية الشرطية الديودورية وأثرها في الفكر العربي والأوروبي:

سنحاول في هذه الفقرة تقصي الدور الذي أداه تصور ديودورس لمفهوم الممكن في المنطق الأوروبي. لكننا سنبدأ أولاً بتسليط الضوء على تأثير التصور الديودوري في المنطق العربي، وهذا بدوره يضعنا أمام التساؤل الآتي: هل وصل المنطق الديودوري الميغاري إلى العالم الإسلامي؟

قد لا نجانب الصواب لو اعترفنا أن السيطرة المطلقة لمنطق أرسطو ومدرسته على ميدان البحث المنطقي قد أسهمت في تهميش منطق ديودورس ومدرسته المنطقية، وفي تقديمه بشكل مشوه، فقد هُيئَ لأرسطو تلامذة أمثال: ثيوفراسطس، وأديموس، وأتباع وشرائح أمثال: الاسكندر الأفروديسي، وثامسطيوس الذين حفظوا التراث المنطقي الأرسطي لأنهم كانوا يملكون الكفاءة المنطقية التي جعلتهم قادرين على العمل المنطقي وتوصيله. وهذا ما لم يحدث بالنسبة إلى التراث المنطقي لديودورس الميغاري. والسبب في ذلك هو أن فلاسفة الرواق المتأخرين أهملوا متابعة الجهود المنطقية الديودورية، فضلاً عن أن المنطق المشائي كان قد أسهم في تشويه أفكار ديودورس المنطقية.

وإذا ما تجاوزنا الأسباب، وبحثنا عن التأثير الفعلي في المنطق العربي عبر أهم مؤسسيه، ونخص بالذكر ابن سينا، فإننا سنجد مثل هذا الأثر، فالشيخ الرئيس

59 - Clark, H. Gordon. Thales to Dewey history of philosophy, Houghton mifflin company, Boston, 1957, P: 162.

مدين بشكل مباشر، أو عبر وسيط منطقي آخر⁽⁶⁰⁾، لديودورس الميغاري في استخدامه السور الزمني لبيان جهة الحكم في القضية الحملية⁽⁶¹⁾، ومن ثم حاول فيلسوفنا الإسلامي نقل هذا السور إلى حقل الشرطيات، ليدخل جهة الممكن في القضية اللزومية المتصلة، ليس عبر إعادة تعريفها كما فعل ديودورس من قبل، بل من خلال تخصيص لفظة "بعض" للسور الجزئي للقضية الشرطية اللزومية التي تفيد معنى الضرورة⁽⁶²⁾.

إذاً يمكننا حصر الأثر الديودوري في منطق ابن سينا باستخدام الأخير للأسوار المنطقية كمصطلحات تعبر عن الجهة والزمن، وذلك من أجل التوصل إلى معنى اللزوم. أمّا فيما يخص المنطق العربي الإسلامي عموماً، فلا بدّ لنا من تأكيد أمرٍ لاحظته الطوسي - تلميذ ابن سينا وشارحه - هو قلة اهتمام المنطقة العرب بمبحث توجيه القضايا الشرطية؛ فإذا استثنينا الطوسي والساوي والأرموي الذين تابعوا الخطى السينووية، فإننا لا نجد أي منطق آخر حاول وضع أسوار زمنية للقضايا الشرطية، حتى أن البغدادي اكتشف مدى التقارب بين السور الكلي للشرطية المتصلة وجهة الضرورة، وبين السور الجزئي للشرطية المتصلة وجهة الممكن، مقترحاً إلغاء

60 - يمكن أن يكون الوسيط هو بوثيوس الذي حاول أن يدمج بين جهد المدرسة الميغارية الرواقية وبين المنطق الأرسطي، ليخرج باتجاه جديد سيطر على المنطق الوسيط في أوروبا واستفاد منه المنطقة العرب وقوامه المزاجية بين المنطق الميغاري الرواقي والمنطق الأرسطي.

61 - ربط ابن سينا ومجموعة المنطقة العرب وعلى رأسهم ابن رشد بين معيار صدق القضية الممكنة وبين سور القضية، ذلك أن اختلاف السور الداخل على القضية يغير من قيمة صدقها، وقد توصل من خلال ربطه ذلك إلى ما يعرف بمنطق الجهة الزماني فأصبح لدينا ثلاثة أنواع للممكن وهي: الممكن الأكثرية والممكن المتساوي، والممكن الأقلية، انظر: عادل فاخوري: منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، دار الطليعة: بيروت، طبعة ثانية، 1981، ص: 170.

62 - عن نظرية ابن سينا في السور الزمني الممكن، انظر: ابن سينا، القياس، تحقيق سعيد زايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: القاهرة، 1964، ص: 291-292.

أسوار القضايا الشرطية التي تسرق معاني الجهات لتوظيفها توظيفاً مختلفاً، لأن جدوى الحصر في المتصلات قليل، والأهم - كما يرى البغدادي - ليس النظر في الحصر، بل في نوع الاتصال، اتفاقي هو أم لزومي؟⁽⁶³⁾.

ويمكننا القول: إنَّ ملاحظة البغدادي قد وجدت لها صدى في المنطق الحديث على يد بريور الذي توصل إلى القضية المحصورة بمعانيها الأربعة، وذلك في معرض حديثه عن الموجهات الزمنية في القضية الشرطية المتصلة⁽⁶⁴⁾.

وهكذا، فإن إدخال جهة الممكن في تحديد القضية الشرطية قد لاقى قبولاً عند كثير من المناطق العربية والغربيين، إلا أن لويس كان أهم منطقي استفاد من التعريف الديودوري للقضية الشرطية المتصلة، فقد قدّم تفسيراً جديداً يناهض التفسير المادي الفيلوني، إذ اعتمد فيه على جهتي الإمكان والامتناع، وهذا مماثل لمحاولة ديودورس في تجاوز المفارقات التي أثارها اللزوم الفيلوني.

وإننا نرى أنَّ استخدام جهة الممكن في تعريف كل من لويس وديودورس للزوم يعدّ تأثيراً من الثاني في الأول، خاصة أن دافعهما كان مشتركاً، وهو تجاوز مفارقات اللزوم الفيلوني، فقد فرق لويس بين لزوم يصح بشكل مادي، هو اللزوم الفيلوني، ولزوم يصح بشكل دقيق، وهذا ما يمكننا التعبير عليه رمزياً على النحو الآتي:

63 - هبة الله ابن علي بن ملكا البغدادي، المعبر في الحكمة، دائرة المعارف لعثمانية، حيدر آباد، 1357، ص: 76 - 77. أمّا عن اهتمام الساوي والأرموي، فانظر: عمر بن سهلان الساوي: البصائر النصيرية في علم المنطق، ضبط وتقديم: رفيق العجم، دار الفكر العربي: بيروت، 1993، ص - ص: 164 - 165. وكذلك: سراج الدين الأرموي، مطالع الأنوار، نشره الحاج محرم أفنديك، صحاف جارشو سنده: بوسني، 1303، ص: 221.

64 - Shehaby, Nabil. The proepositional logic of Avicenna, D. reidel Publishing Company, Holland, USA, 1973, P - P: 189 - 191.

ق \subset ك. = . $\sim (> \text{ق.} \sim \text{ك})$

ق \subset ك. = . $\sim (> \sim \text{ق} \vee \text{ك})$ (65)

فلو نظرنا إلى اللزوم الذي اقترحه لويس لوجدناه مشابهاً للزوم الديودوري، وذلك لاستخدامه ثابت النفي وجهة الإمكان، وهذا هو مصداق التعريف الديودوري للقضية اللزومية الصادقة التي تتطلب شرطين اثنين، هما:

- الأول: ليس ممكناً أن يكون مقدمها صادقاً وتاليها كاذباً، ومثل هذا الأمر لا ينبغي في المستقبل.
- الثاني: ليس ممكناً قط أن يكون مقدمها صادقاً وتاليها كاذباً في الماضي والحاضر.

وبذلك يكون التعريف الديودوري الذي وجدناه عند لويس قد شمل الأزمنة كلها، وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدلّ على أنه باستطاعتنا تعريف الشرطية المتصلة بتعريف لويس للزوم الدقيق نفسه، وبالصيغتين المشار إليهما سابقاً نفسيهما.

سادساً - الممكن المستقبلي عند ديودورس ومفهوم الحتمية الكلاسيكية:

لعلنا نستطيع من خلال هذا المبحث إجراء مقارنة بين رؤية ديودورس لمفهوم الممكن من جهة، ورأي نيقولا هارتمان من جهة أخرى، وذلك على أساس أن كلا الفريقين قد وحد بين الممكن والفعلي على أساس أن ما يحدث يعتمد على كلية الظروف المعطاة، وإذا ما توافرت هذه الظروف فلا شيء يمنع حدوثه (66). وهكذا

65 - عن مفهوم اللزوم الدقيق، انظر:

اسماعيل عبد العزيز، نظرية الموجهات المنطقية، مرجع سابق، ص - ص: 106 - 108.

وقد قام لويس بعرض منطق الجهوي القائم على معنى اللزوم الدقيق في كتابه: المنطق الرمزي:

- Lewis and Langford, Symbolic logic, Dover Publication, New York, 1932.

66 - فردريك كوبلستون، تاريخ الفلسفة، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة، مجلد أول، العدد: 436، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، 2002، ص: 187 - 179.

وجد تصور ديودورس لمعنى الممكن المستقبلي، القائم على الحتمية، صدى له في علم الفلك⁽⁶⁷⁾ وعلم الفيزياء الحديث. وتذهب المدرسة الميغارية عموماً - كما أكد ولتر ستيس - إلى القول بأن الوجود يتضمن كل إمكانية، فما هو ممكن هو أيضاً واقعي، فلا وجود لممكن إن لم يوجد بعد⁽⁶⁸⁾. وبهذا المعنى، فإن الممكن المستقبلي عند ديودورس، والميغاريين عموماً، يخضع لحتمية كونية، فحوادث الطبيعة محكومة بقوانين صارمة حتمية مضبوطة، والمقصود من مصطلح الحتمية هنا هو كما ورد عند الفيلسوف الفرنسي كلود برنار في كتابه "مدخل إلى دراسة المنهج التجريبي"، الذي يحدد فيه مفهوم الحتمية على أنها كل الظواهر الطبيعية المحكومة بظروف حتمية تحدد نشأتها، أو تغيرها، أو اندثارها في الزمان والمكان. والحتمية كنظرية تقر بتفسير كل ظواهر الكون على أنها نتائج ضرورية لظواهر أخرى سبقتها. أمّا بالنسبة إلى الحتمية كمذهب فلسفي، فهي تؤكد أن أحداث العالم كلها مترابطة فيما بينها، بحيث يقبل كل شيء سابق شيئاً لاحقاً يُعدّ الوحيد الممكن حصوله عن الشيء الأول⁽⁶⁹⁾.

ولعل أبرز مثال لتجسد الرؤى الديودورية - فيما يتعلق بمفهوم الممكن المستقبلي - في الفيزياء الكلاسيكية هو ما صاغه لابلاس عندما أعطى مفهوم الحتمية، كمبدأ ناظم للحياة، بعداً كلياً؛ إذ يؤكد لابلاس أنه ينبغي أن نعدّ حالة العالم الحاضرة نتيجة لحالته السابقة، وأيضاً سبباً لحالته اللاحقة، وإذا افترضنا وجود كائن خارق الذكاء، باستطاعته معرفة كل القوى المحركة للطبيعة، ووضعية كل العناصر

67 - حتى أن باشلار قال: لو شئنا سرد تاريخ الحتمية لوجب علينا الرجوع إلى تاريخ علم الفلك، فالحتمية هيبتت من السماء إلى الأرض.

68 - ولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، 1984، ص 141.

69 - عبد السلام بن ميس، السببية في الفيزياء الكلاسيكية والنسبانية، دار توبقال: تونس، 1994، ص: 89.

التي تشكل تلك الطبيعة، فإن هذا الكائن يستطيع التعبير في صيغة واحدة عن حركات الأجسام الكبيرة والصغيرة في العالم، ولن يبقى هناك أي شيء يحتمل الشك أو يشوبه احتمال النسبة إلى هذا الكائن، وسوف يكون المستقبل تماماً كالماضي، حاضراً في ذهنه بكل عناصره وبدقة متناهية⁽⁷⁰⁾، فالحتمية بهذا المعنى - وكما يرى كارناب - ما هي إلا مبحث خاص يدور حول البنية السببية للعالم.⁽⁷¹⁾

خاتمة:

تجاوز ديودورس غموض النص الأرسطي حول الممكن، فجاء تعريفه واضحاً، لم يخلط فيه بين الممكن وأي جهة أخرى كما فعل أرسطو، معبراً فيه عن الخطوط العريضة لفلسفته الميتافيزيقية حول الجبرية والقدر، فجاء مفهوم الممكن لديه كدرجة من درجات الضروري، وكأنهما وجهان لعملة واحدة. ولعل هذه النظرة المنطقية لمفهوم الممكن نابعة من نظرية في مفهوم "القضاء والقدر"، الذي هو عبارة عن تسلسل للعلل والأسباب تسلسلاً منطقياً، كل حادثة فيه تستلزم علة معينة مرتبطة بعلة أخرى إلى ما لا نهاية، مما يجعلنا قادرين على التنبؤ بالأشياء الحاضرة والمستقبلية. وهذا هو مفاد نظريته في القضية المستقبلية الممكنة التي لم تكن خاضعة لمبدأ الوسط الممتنع ومبدأ ثنائية القيم؛ فالإنسان يدرك الحاضر من خلال علامات تنذره بالأشياء المستقبلية، وبذلك يكون هذا التصور الديودوري قد قارب مفهوم الحتمية في علمي الفلك الكلاسيكي والفيزياء. هذا المفهوم الواضع مجمل علاقات العالم في الماضي والحاضر والمستقبل.

70 - يرى كارل بوير أن هذا التصور هو شبيه بالتصور الديني مع إبدال فكرة الله بفكرة الفيزياء، انظر: عبد السلام بن ميس، السببية في الفيزياء الكلاسيكية والنسبانية، مرجع سابق، ص: 41.
71 رودلف كارناب، الأسس الفلسفية للفيزياء، ترجمة السيد نفادي، دار الثقافة، بلا طبعة ولا تاريخ، ص: 247.

ولابدّ من التتويه إلى أن غموض حجته الكبرى لم يكن ناجماً عن غموض رؤيته لمفهوم الممكن، وإنما يرجع إلى سببين اثنين، هما:

- الأول: اندثار الأثر المنطقي لفيلسوفنا ووصوله إلينا عن طريق خصومه أمثال سكتوس أمبيريكوس، أو فلاسفة غير متخصصين في المنطق كما هو الحال مع أبكتيتيوس.
- الثاني: محاولة فهم قضايا حجته الكبرى وفق المنظور الأرسطي المسيطر على مجمل تاريخ المنطق القديم.

ويمكننا القول: إنّ إدخال جهة الممكن إلى تعريف القضية الشرطية كان يهدف إلى تجاوز مفارقات اللزوم الفيلوني، والوصول إلى لزوم جديد مقارب للزوم اللويس، من حيث ماهية التعريف وقائمة الصدق الذي تجاوز فيه لويس مفارقات اللزوم المادي المكافئ للزوم الفيلوني، واكتشف لزوماً جديداً، أسماه باللزوم الدقيق، مشابهاً للزوم الديودوري.

أخيراً.. ومن جهة تأثير نظرية الممكن عند ديودورس في المنطق العربي، فقد تبين في البحث أنه لا وجود لأي أثر مباشر في المنطقة العرب، باستثناء ما وصل إليهم عن طرق غير مباشرة، من أمثال أعمال شراح المشائية على متن المعلم التي كانت متأثرة بآراء المنطقة الميغاريين، ولعل أهم هؤلاء الشراح: بونثيوس وجالينوس وغيرهما. وربما كان ابن سينا هو أهم المنطقة العرب الذين تأثروا بشكل غير مباشر بديودوروس، ثم يليه من هذا حذوه أمثال الساوي، والأرموي، والقزويني، والطوسي.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

1. ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، ضمن كتاب تلخيص منطق أرسطو، تحقيق جبرار جهامي، دار الفكر اللبناني: بيروت، الجزء الثاني، 1992.
2. ابن سينا، النجاة، نشره محي الدين صبري الكردي: القاهرة، طبعة ثانية، 1974.
3. ابن سينا، منطق المشرفيين، المكتبة السلفية: القاهرة، 1910.
4. ابن سينا، القياس، تحقيق: سعيد زايد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: القاهرة، 1964.
5. ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف: القاهرة، طبعة ثالثة، القسم الأول، 1983.
6. ابن منظور، لسان العرب، مادة مكن، دار صادر: بيروت، الجزء الثالث عشر، 1992.
7. أبو نصر الفارابي، العبارة ضمن المنطق عند الفارابي، تحقيق، رفيق العجم، دار المشرق: بيروت، الجزء الأول، 1985.
8. أرسطو، التحليلات الأولى، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات: الكويت، الجزء الأول، 1980.
9. أرسطو، العبارة، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، الجزء الأول، 1980.
10. أرسطو، دعوة للفلسفة، تر: عبد الغفار مكاوي، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة، 1987.
11. إسماعيل عبد العزيز، نظرية الموجهات المنطقية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، 1993.

12. أ. م. بوشنسكي، المنطق السوري القديم، ترجمة إسماعيل عبد العزيز، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
13. باسمه جاسم الشمري، النقد المنطقي لابن رشد، بيت الحكمة: بغداد، 2000.
14. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني: بيروت، الجزء الثاني، 1982.
15. خليل ياسين، نظرية أرسطو المنطقية، مطبعة أسعد: بغداد، 1964.
16. وجينيس اللاثرتي، حياة مشاهير الفلاسفة، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، المجلد الأول، 2006.
17. روبر بلانشي، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر: بيروت، طبعة ثانية، 2002.
18. رودلف كارناب، الأسس الفلسفية للفيزياء، ترجمة السيد نفادي، دار الثقافة.
19. سراج الدين الأرموي، مطالع الأنوار، نشره الحاج محرم أفنديك، صحاف جارشو سنده: بوسني، 1303.
20. عادل فاخوري، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، دار الطليعة: بيروت، طبعة ثانية، 1981.
21. عبد السلام بن ميس، السببية في الفيزياء الكلاسيكية والنسبانية، دار توبقال: تونس، 1994.
22. عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، دار الأنجلو مصرية: القاهرة، ط3، 1971.
23. عزت قرني، الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، جامعة الكويت: الكويت، 1993.
24. عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، ضبط وتقديم: رفيق العجم، دار الفكر العربي: بيروت، 1993.
25. مدحت محمد نظيف، الأسس الميتافيزيقية لنظريات أرسطو المنطقية، دار الوفاء: الإسكندرية، 1998.

26. فردريك كوبلستون، تاريخ الفلسفة، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة، مجلد أول، العدد: 436، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
27. ماجد فخري، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العلم للملايين: بيروت، 1991.
28. محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة، طبعة رابعة، الجزء الأول، 1974.
29. محمد مصطفى السرياقوسي، بحوث ومقالات في المنطق، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، الجزء الثاني، 1993.
30. محمد مهران، المدخل إلى المنطق السوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع : القاهرة، 1998.
31. محمد مهران، مقدمة في المنطق الرمزي، دار الثقافة للطباعة والنشر: القاهرة، 1978.
32. نيقولا ريشر، دراسات في تاريخ المنطق العربي، ترجمة إسماعيل عبد العزيز، دار الفردوس: القاهرة، 2000 .
33. هبة الله بن علي بن ملكا البغدادي. المعتبر في الحكمة، دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، 1357.
34. يان لوكاشفيتش، نظرية القياس الأرسطية، ترجمة عبد الحميد صبرة، منشأة المعارف: الاسكندرية، 1961 .

1- المصادر والمراجع الأجنبية:

- 1- Afnan..M. Sohil: Avicenna.his and works , George, Alen, LTD, London, 1958 .
- 2- Barreau, Herve`. Cleanthe et Chrysipp face au maitre Argument de Diodore, Les Stoiciens et leur logique, Actes du colloque de chantilly 18- 22 septembre 1976, Librairie philosophique J. vrin, Paris, 1978.
- 3- Chadwick, Henry. Boethius, clarendon press, Oxford, 1990.
- 4- Cicero. De Fato, Trans into English: H. Rackham, The Loeb classical Library, M. A. William Heinemann, Harvard university press, Cambridg, London, 1957.
- 5- Clark, H. Gordon. Thales to Dewey history of philosophy, Houghton mifflin company, Boston, 1957.
- 6- David Ross, Aristotle, Methuen, Co LTD: London, Barnes, Moble inc, New York, 1949.
- 7- Empiricus, Sextus. Against The logicians, Trans into English by: R. G. Bury, The Loeb classical Library, M. A. Harvard university press, Cambridge, William Heinemann LTD London, 1983.
- 8- Empiricus, Sextus. Outlines of Pyrrhonism, Trans into English by: R.G. Bury, the Loeb classical Library, William Heinemann LTD, London,1976.
- 9- Epictetus. The Discourses as Reported , Trans into English by: R.G. Bury, the Loeb classical Library, William Heinemann LTD, London,1976 .
- 10- Kneale, William & Marth Kneale. The Development of logic, Clarendon Press, Oxford, 1975.
- 11- Laertius, Diogenens. Lives of Eminent philosophers, Trans by: R.D.Hicks, Vol:1+2, The loeb classical library, William Heinemann LTD, London,1970.
- 12- Lewis and Langford, Symbolic logic , Dover Publication, New York, 1960
- 13- Resher, N. A version of The Master Argument of Diodorus, The journal of philosophy, Vol: 63, 1966.
- 14- Rist, J. M. Stoic philosophy, Cambridge university press, Cambridge, London, New York, Melbourne, 1969.
- 15- Shehaby, Nabil. The propositional logic of Avicenna, D.reidel Publishing Company, Holland, USA, 1973.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/10/18